

شركة بي أي دي - البدر للاستثمار والتنمية

شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية

في

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

و تقرير مراقب الحسابات عنها

Professor

Dr. Amin Elsayed Ahmed Lotfy

Ph.D of Accounting and Auditing

Professor of Accounting, Auditing & Taxation

Ex-President of Beny Suef University

American Accounting Association AAA

President of Egyptian Society for Consulting



محاسبون قانونيون ومستشارون
CPAs and Consultants

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية 1800
السجل العام للمحاسبين والمراجعين 9408
سجل الهيئة العامة للرقابة الإدارية 114
سجل البنك المركزي المصري رقم 230
سجل الجهاز المركزي للمحاسبات 806
زميل جمعية الضرائب المصرية 447
الجمعية الأمريكية للمحاسبة 75319
مجلس هيئة المنطقة الاقتصادية

أستاذ دكتور

أمين السيد أحمد لطفى

دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

أستاذ المحاسبة والمراجعة والضرائب

رئيس جامعة بني سويف السابق

عضو الجمعية الأمريكية للمحاسبة

رئيس الجمعية المصرية للإستشارات

تقرير مراقب الحسابات

- 1 -

إلى السادة مساهمي شركة / بي أي دي - البدر للاستثمار والتنمية

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة بي أي دي- البدر للاستثمار والتنمية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في المبرانية في 31 ديسمبر 2024 وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية وكافة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وأنا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها غير كافية وغير مناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأي المتحفظ

- لم نتمكن من مراجعة الأرصدة الافتتاحية للقوائم المالية حيث تم مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات آخر.
- لم نتمكن من القيام بأعمال المراجعة للقوائم المالية حيث كافة الأرصدة مرحلة من السنوات السابقة دون تغيير.

Professor

Dr. Amin Elsayed Ahmed Lotfy

Ph.D of Accounting and Auditing

Professor of Accounting, Auditing & Taxation

Ex-President of Beny Suef University

American Accounting Association AAA

President of Egyptian Society for Consulting



محاسبون قانونيون ومستشارون
CPAs and Consultants

1800 زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
9408 السجل العام للمحاسبين والمراجعين
114 سجل الهيئة العامة للرقابة الإدارية
230 سجل البنك المركزي المصري رقم
806 سجل الجهاز المركزي للمحاسبات
447 زميل جمعية الضرائب المصرية
75319 الجمعية الأمريكية للمحاسبة
سجل هيئة المنطقة الاقتصادية

أستاذ دكتور

أمين السيد أحمد لطفى

دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

أستاذ المحاسبة والمراجعة والضرائب

رئيس جامعة بني سويف السابق

عضو الجمعية الأمريكية للمحاسبة

رئيس الجمعية المصرية للإستشارات

- لم يتم القيام بأعمال المراجعة وذلك لعلق مقر الشركة، ولم تتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود واكتمال هذه الأرصدة.
- لم يتم موافاتها بالمصادقات على أرصدة كل الحسابات.
- لم نوافي بشهادة من المستشار القانوني للشركة لمعرفة القضايا والنزاعات.
- لم نوافي بشهادة من المستشار الضريبي ببيان موقف الشركة الضريبي.
- لم تتمكن من مراجعة سجل الأصول الثابتة وكذا جرد المخزون.
- لم تتمكن من مراجعة بند المخصصات ولم تقدم الشركة المستندات لمعرفة مدى كفاية المخصصات.
- لم تقم الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصرية رقم (47).

الرأي المتحفظ

فيما عدا تأثير كافة التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من تحقيق ما ورد في الفقرة السابقة، ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة بي أي دي- البدر للاستثمار والتنمية "شركة مساهمة مصرية" في 31 ديسمبر 2024، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجود إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات والبيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.



القاهرة في: 2025/06/18

Y

شركة بي أي دي - البدر للاستثمار والتنمية

شركة مساهمة مصرية

الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١/١٢/٢٠٢٣	٣١/١٢/٢٠٢٤	ايضاح رقم	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
7 646 118	7 121 906	١٣	الاصول الثابتة بالصافي
2 672 621	2 672 621	١٤	مشروعات تحت التنفيذ
10 318 739	9 794 527		مجموع الأصول غير المتداولة
الأصول المتداولة			
2 510 414	2 510 414	٤	المحزون
2 525 318	2 525 318	٥	عملاء و اوراق قبض (بالصافي)
1 361 042	1 361 042	٦	مدينون و ارصده مدينه اخرى
58 131	58 131	٧	القدييه بالصندوق و البنوك
6 454 905	6 454 905		مجموع الأصول المتداولة
16 773 644	16 249 432		إجمالي الأصول
حقوق الملكية و الالتزامات			
حقوق الملكية			
11 475 000	11 475 000	٨	رأس المال المصدر و المدفوع بالكامل
202 337	202 337		الاحتياطي القانوني
(5 322 785)	(5 475 212)		ارباح (خسائر) مرحلة
(152 427)	(524 212)		ربح (خسارة) الفترة
6 202 126	5 677 914		مجموع حقوق الملكية
الالتزامات غير المتداولة			
637 555	637 555		التزامات ضريبية مؤجلة
637 555	637 555		مجموع الالتزامات غير المتداولة
الالتزامات المتداولة			
668 275	668 275	٩	مخصصات
6 118 100	6 118 100	١٠	المستحق لاطراف ذات علاقته
2 576 049	2 576 049	١١	دائون و ارصدة دائنة اخرى
571 539	571 539	١٢	التزامات ضريبية مستحقه
9 933 963	9 933 963		مجموع الالتزامات المتداولة
10 571 518	10 571 518		إجمالي الالتزامات
16 773 644	16 249 432		إجمالي حقوق الملكية و الالتزامات

الابصاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية والمعلومات

تقرير مراقب الحسابات للفحص مرفق ،

رئيس مجلس الاداره
طارق مصطفى شعبان



نائب رئيس مجلس الاداره
هاني المهدي

شركة بي أي دي - البدر للاستثمار و التنمية

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

2023

من ٢٠٢٣/٠١/٠١

الى ٢٠٢٣/١٢/٣١

جنيه مصرى

2024

من ٢٠٢٤/٠١/٠١

الى ٢٠٢٤/١٢/٣١

جنيه مصرى

ايضاح رقم

8 610 229	-	15	ايرادات النشاط
(6 322 287)	-	16	مصروفات النشاط
2 287 942	-		مجموع الربح
609 411	-	18	ايرادات اخرى
(2 112 367)	-	17	مصروفات عمومية و اداريه
(750 095)	(524 212)	13	اهلاك اصول ثابتة
(125 000)			مخصصات تعويضات
(88 922)	-		عبء الاضمحلال (الخسائر الائتمانية المتوقعة)
17 761	-		ارباح رأسمالية
(161 270)	(524 212)		صافي الربح (الخسارة) قبل الضرائب
-	-		ضريبة الدخل الجارية
8 843	-		الضريبة المؤجلة
(152 427)	(524 212)	19	ربح (خسارة) الفترة
(0.0066)	(0.0228)		نصيب السهم الأساسي و المخفض في ربح (خسارة) الفترة

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

رئيس مجلس الاداره
طارق مصطفى شعبان



نائب رئيس مجلس الاداره
هاني المهدي

شركة بي أي دي - البدر للاستثمار والتنمية

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

2023	2024	
من ٢٠٢٣/٠١/٠١	من ٢٠٢٤/٠١/٠١	
الى ٢٠٢٣/١٢/٣١	الى ٢٠٢٤/١٢/٣١	
جنيه مصرية	جنيه مصرية	
(152 427)	(524 212)	ربح (خسارة) الفترة
		الدخل الشامل الآخر
-	-	فروق العملة من ترجمة العمليات الأجنبية
-	-	أرباح (خسائر) إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل
-	-	تغطية التدفق النقدي
-	-	الأرباح (الخسائر) الإكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات
-	-	نصيب المنشأة من بنود الدخل الشامل الأخرى في الشركات الشقيقة
-	-	ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الآخر
-	-	مجموع الدخل الشامل الآخر عن الفترة بعد خصم الضريبة
(152 427)	(524 212)	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

رئيس مجلس الاداره
طارق مصطفى شعبان



مدير مجلس الاداره
هاني المهدي

شركة بي أي دي - البندر للاستثمار والتنمية

شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

2023	2024	
من ٢٠٢٣/٠١/٠١	من ٢٠٢٤/٠١/٠١	
الي ٢٠٢٣/١٢/٣١	الي ٢٠٢٤/١٢/٣١	
جنيه مصرية	جنيه مصرية	
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(161 270)	(524 212)	صافي أرباح (خسائر) الفترة قبل الضرائب
		تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :
750 095	524 212	اهلاكات الأصول الثابتة
125 000	-	المكون (المستخدم) من المخصصات
88 922	-	خسائر التماويه متوقعه
(112 643)	-	فوائد دائته
-	-	إيرادات اخرى
5 739	-	تسويات اخرى
695 843	-	أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
(943 378)	-	التغير في رصيد المخزون
(890 723)	-	(الزيادة) النقص في المدينون و الحسابات المدبنة الاخرى
561 896	-	(الزيادة) النقص في العملاء وأوراق القبض
1 657 663	-	الزيادة (النقص) في الدائون و الأرصدة الدائنة الاخرى
(923 498)	-	التغير في المستحق للاطراف ذات العلاقه
(289 180)	-	التغير في رصيد التزامات ضريبية مستحقه
112 643	-	فوائد دائته
(18 734)	-	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(2 556 805)	-	مدفوعات لشراء اصول ثابتة
282 239	-	مقبوضات من بيع اصول ثابتة
232 224	-	التغير في مشروعات تحت التنفيذ
(2 042 342)	-	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(44 674)	-	التغير في التزامات عقود التأجير
-	-	بنوك سحب على المكشوف
(44 674)	-	صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(2 105 750)	-	صافي الزيادة (النقص) في النقدية بالصندوق ولدى البنوك خلال الفترة
2 163 881	2 510 414	النقدية بالصندوق ولدى البنوك في بداية الفترة
58 131	2 510 414	النقدية بالصندوق ولدى البنوك في نهاية الفترة
		و تتمثل النقدية و ما في حكمها فيما يلي :-
58 131	2 510 414	صافي النقدية و ما في حكمها اخر الفترة
-	-	النقدية و ما في حكمها (ودائع مربوطة لمدة تزيد عن ٣ اشهر)
58 131	2 510 414	النقدية و ما في حكمها اخر الفترة

رئيس مجلس الاداره

طارق مصطفى شعبان



نائب رئيس مجلس الاداره

هاني المهدي

شركة في أي دي - البدر للاستثمار والتنمية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

رأس المال المدفوع
جنية مصري

الاحتياطي القانوني
جنية مصري

أرباح (خسائر) مرحلة
جنية مصري

أرباح (خسائر) الفترة
جنية مصري

الاجمالي
جنية مصري

٢٠٢٣									
رصيد حقوق الملكية في ٠١/٠١/٢٠٢٣	11 475 000	171 718	(5 904 537)	612 371	6 354 552				
تدخل ارباح عام ٢٠٢٢	30 619		581 752	(612 371)	-				
الدخل الشامل					(152 427)				
صافي ارباح (خسائر) العام					-				
بيود الدخل الشامل الآخر					-				
رصيد حقوق الملكية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	11 475 000	202 337	(5 322 785)	(152 427)	6 202 126				
عسائم : ٢٠٢٤									
رصيد حقوق الملكية في ٠١/٠١/٢٠٢٤	11 475 000	202 337	(5 322 785)	(152 427)	6 202 126				
الدخل الشامل					(524 212)				
صافي ارباح (خسائر) العام									
بيود الدخل الشامل الآخر									
رصيد حقوق الملكية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	11 475 000	202 337	(5 322 785)	(524 212)	5 677 914				



رئيس مجلس الادارة
طارق مصطفى شعبان

نائب رئيس مجلس الادارة
هانى المهدي

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وقراءتها معها.

١- نبذة عن الشركة:

١/١ اسم الشركة:

- تأسست شركة البدر للاستثمار والتنمية "شركة مساهمة مصرية" وفقاً للأحكام والقوانين السارية في جمهورية مصر العربية وبصفه خاصه في إطار احكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات و حوافز الاستثمار و لائحته التنفيذية و الذي حل منه القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ و القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
- تم قيد الشركة في السجل التجاري استثمار الاسكندرية تحت رقم ١٤١٠ بتاريخ ١٩٩٤/٠٩/٠٨ ، و تم القيد ببورصة الاوراق الماليه للشركات الصغيره و المتوسطه ،
- تم تعديل اسم الشركة ليصبح " بي أي دي للاستثمار و التنمية " و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/٠٥

٢/١ غرض الشركة:

يتمثل غرض الشركة في

- اقامه و تشغيل مصنع لتصنيع العبوات من البلاستيك و الكرتون و الزجاج و أي مواد أخرى و الطباعة عليها .
- شراء مستلزمات صناعه منتجات البلاستيك و كافه معدات صناعه البلاستيك و الاتجار فيها
- اقامه المعارض في الداخل و الخارج لمنتجات الشركة و غيرها من المنتجات

٣/١ مدد الشركة:

- مدد الشركه ٢٥ علما تنتهي في ٢٠٢٢/٠٩/٠٨ و تنتهي في ٢٠٢٧ .

٤/١ مقر الشركة:

- الوحدات الصناعيه ارقام (٧/٦/٥/٤) عنبر رقم ٢٣ مجمع الصناعات الصغيره - برج العرب - الاسكندرية

٥/١ تاريخ اعتماد القوائم الماليه للشركه:

- تم اعتماد القوائم الماليه للشركه عن الفتره الماليه المنتهيه في ٢٠٢٤/٠٣/٣١ طبقا لقرار مجلس الاداره المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/٠٦/١٤

٦/١ السنه الماليه للشركه:

- تبدأ السنه الماليه من اول يناير و تنتهى في اخر ديسمبر من كل عام .

٢- أسس إعداد القوائم الماليه:

١/٢ أسس القياس:

- يتم إعداد القوائم الماليه وفقاً للمعايير المحاسبه المصريه و في ضوء القوانين المصريه الساريه .

٢/٢ عملة التعامل و عملة العرض:

- تم عرض القوائم الماليه المرفقة بالجنيه المصري و الذي يمثل عملة التعامل للشركه .

٣/٢ استخدام التقديرات و الحكم الشخصي:

- يتطلب إعداد القوائم الماليه وفقاً للمعايير المحاسبه المصريه من الإدارة استخدام الحكم الشخصي و التقديرات و الافتراضات التي قد تؤثر على تطبيق السياسات و القيم المعروضه للأصول و الالتزامات و الإيرادات و المصروفات .
- تعد التقديرات و الافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقه و عوامل أخرى متنوعه. هذا و قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات و الافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

أ- الحكم الشخصي:

- المعلومات الخاصة بالاحكام المستخدمه في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها تأثير هام على القيمة المعروضه للقوائم الماليه متضمنة فيما يلي:
- الاعتراف بالإيراد: يتم الاعتراف بالإيراد طبقاً لما هو وارد تفصيلاً بالسياسات المحاسبية المطبقة.
- استثمارات في شركات شقيقة و المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة: ما اذا كان للشركه نفوذ مؤثر على الشركات و المنشآت المستثمر فيها.
- تصنيف عقود الأيجار.

ب- الافتراضات و التقديرات غير المؤكدة:

- المعلومات الخاصة بالافتراضات و التقديرات غير المؤكدة في الفترة الحالية و التي قد ينتج عنها تعديل مؤثر في القيمة الدفترية للأصول و الالتزامات في الفترة الماليه القادمة يتمثل في:
- الاعتراف و قياس المخصصات و الالتزامات: الافتراضات الأساسية حول احتمالية و حجم تدفق الموارد.

- قياس خسائر الائتمان المتوقعة للنقدية بالبنوك وعملاء وأوراق قبض وأصول مالية أخرى.
- ت- **قياس القيمة العادلة:**
 - يتطلب عدد من السياسات المحاسبية والإفصاحات للشركة قياس القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية وغير المالية.
 - يتم الاعتماد في قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات على بيانات السوق المتاحة بشكل أساسي، ويتم تبويب البيانات التي يتم الاعتماد عليها في التقييم وفقا للتسلسل الهرمي التالي:
 - المستوى (١): الأسعار المعلنة (غير معدلة) في أسواق نشطة لأصول والتزامات متماثلة.
 - المستوى (٢): مدخلات كل من الأسعار المعلنة المدرجة في المستوى (١) والتي يتم تتبعها للأصل أو الالتزام إما بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار).
 - المستوى (٣): مدخلات للأصل أو الالتزام لا تعتمد على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها (مدخلات لا يمكن متابعتها).
 - تقوم الشركة بالاعتراف بالتحويلات بين المستويات الخاصة بتسلسل القيمة العادلة في نهاية الفترة المالية التي يتم حدوث التغيير خلالها.
 - تم إدراج المزيد من المعلومات عن الافتراضات المطبقة عند قياس القيمة العادلة فيما يلي:
 - المدفوعات المبينة على أسهم.
 - الأدوات المالية.
 - الاستثمارات العقارية.

٣ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة:

التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات:

- يتم تطبيق السياسات المحاسبية الموضحة أدناه بثبات على جميع الفترات المعروضة في القوائم المالية المنفردة.
- ١/٣ **ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية:**
 - تم ترجمة المعاملات الأجنبية بسعر الصرف في تواريخ المعاملات.
 - الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف السائد في تاريخ إعداد القوائم المالية.
 - يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.
 - يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.
 - وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح والخسائر، وباستثناء فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الآخر:
 - الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (باستثناء الأضعمال، يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح والخسائر)
 - الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية لمخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.
 - أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٢/٣ **الأصول الثابتة وإهلاكاتها:**

- تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك والخسائر المتراكمة لأضعمال القيمة، ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها.
- يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون مكانه وحالته التي يصبح عليها قادراً على التشغيل بالطريقة التي حدتها الإدارة، يتم حساب الإهلاك باتباع طريقة القسط الثابت لبند المباني والمنافس لباقي بنود الأصول الثابتة طبقاً للعمر الافتراضي للأصل ووفقاً للمعدلات الإهلاك التالية:

معدل الإهلاك

نوع الأصل

٧.٥٠%	الات والمعدات
١٠%	أجهزة ومعدات
٢٠%	أسطوانات
٢٠%	أثاث ومعدات مكتبية
١٠%	تجهيزات وتركيبات

- يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل، يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في الفترة التي تم فيها استبعاد الأصل.

- يتم بصفة دورية مراجعة المتبقى من العمر الانتاجي المقدّر للأصول الثابتة، و إذا اختلف المتبقى من العمر الانتاجي المقدّر بشكل جوهري عن التقدير الاساسي، فإن صافي القيمة الدفترية يتم اهلاكها على مدار العمر المتبقى بعد تعديله.
- يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول و الاعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها في نهاية كل فترة مالية.

التكاليف اللاحقة على الاقتناء:

- يتم احتساب النفقات المتكبدة لاستبدال أى من مكونات الأصول الثابتة كبند منفصل ويتم رسملته ، كما يتم شطب المبالغ المدرجة لأي جزء مستبدل. يتم رسلة النفقات الأخرى اللاحقة فقط عند زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالأصل و يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل كمصروفات.
- يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول و الاعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها في نهاية كل سنة مالية و تعديلها كلما كان هناك تغيير جوهري في اسلوب الحصول على المنافع الاقتصادية من تلك الأصول.

اضمحلال الأصول الثابتة:

- تقوم الشركة بشكل دورى في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما اذا كان هناك مؤشر على ان يكون اصل ثابت قد اضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية ، فيعتبر ان هناك اضمحلال للأصل و بالتالى يتم تخفيضه الى قيمته الاستردادية ، وتثبت خسارة اضمحلال بقائمة الدخل .
- يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ اثبات اخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، و تكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للأصل (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) القيمة الاستردادية له او القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة . و يتم اثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل .

٣/٣ أصول غير الملموسة:

- تتمثل في قيمة تكلفة الحصول على برامج من المتوقع ان يتم الاستفادة بها و ليس لها وجود مادي محدد و ملموس و الذى تم الحصول عليه او نشأ عن حقوق تعاقدية قانونية مع اطراف أخرى و يتوقع ان يترتب على حيازته تدفق منافع مستقبلية قابلة للقياس في صورة تدفقات نقدية مستقبلية و يتم اثبات الاولى لتلك الأصول بالقيمة التعاقدية المباشرة للحصول عليها ، على ان يتم اعادة قياسها في نهاية الفترة المالية بتكلفة الاقتناء مخصوما منها مجمع الاستهلاك و مجمع خسائر اضمحلال القيمة - ان وجدت - و التى تمثل القيمة العادلة لتلك الأصول في ذلك التاريخ.

٤/٣ مشروعات تحت التنفيذ:

- يتم تسجيل التكاليف التى تتحملها الشركة في إنشاء الأصول الثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ و عند انتهاء استكمال الأصل ويصبح جاهز للاستخدام في الغرض المنشأ من أجله يتم تحويل التكاليف الى الأصول الثابتة ، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما اقل .

٥/٣ اضمحلال الأصول:

١/٥/٣ الأصول المالية

- تطبق الشركة منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المسبلفة و أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. و تنتقل الأصول بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في الجودة الائتمانية للأصل المالي منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا:

- تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي و التى لا تنطوى على زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التى تنطوى على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التى قد تنتج من حالة اخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التى بها زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ، و لكن لا يوجد دليل موضوعى على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول ، خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. في نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان للأصول المالية منذ الاعتراف الأول. تستخدم الشركة كلا من المعلومات الكمية و النوعية لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان بناء على خصائص الأصل المالي. يمكن أن تكون المعلومات الكمية إنخفاضاً في التصنيف الائتماني دون درجة الاستثمار. و يتم الحصول على المعلومات النوعية من خلال مراقبة التغيرات المعاكسة الحالية أو المتوقعة في الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التى من المتوقع أن تسبب تغيرا جوهريا (سلبيا) في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه الشركة.

- بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الشركة مؤشرات التصنيف الائتماني الداخلي بها لتطبيق العوامل الكمية في تقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ترى الشركة أن مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير إذا تدهور التصنيف الائتماني بشكل كبير في نهاية كل فترة مالية مقارنة بالتصنيف الداخلي الأصلي، إذا تم تحديد زيادة كبيرة في مخاطر جوهرية، فإن هذا يؤدي إلى تحويل جميع الأدوات في النطاق المحتفظ بها مع هذا الطرف من المرحلة الأولى إلى الثانية.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة في تاريخ القوائم المالية، بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى الحياة.
- تحدد الشركة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) من خلال تطبيق تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان - تحدد الشركة التعثر في السداد بأنه: أي طرف مقابل غير قادر على الوفاء بالتزاماته (بغض النظر عن المبلغ المعنى أو عدد الأيام المستحقة).
- عند تطبيق هذا التعريف، قد تكون المعلومات التالية بمثابة دليل على أن الأصل المالي ضعيف ائتمانياً:
- اخلال بالعقد مثل التعثر أو التأخر في السداد.
- من المحتمل أن يدخل العميل في حالة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى، أو
- يواجه العميل صعوبات مالية كبيرة بسبب اختفاء سوق نشط.
- تقوم الشركة بمراجعة كافة أصولها المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه. ويتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:
- المرحلة الأولى: الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.
- المرحلة الثانية: الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التنفيذ، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة: الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

ويتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر اضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الأداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة المخاطر بالشركة.
- إذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، يتم نقل الأداة المالية إلى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الأداة المالية فيتم ترحيلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الأصول المالية التي انشأتها أو اقتنتها الشركة وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات الشركة للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

٢/٥/٣ اضمحلال الأصول غير المالية:

- يتمثل اضمحلال الأصول في المبلغ الذي تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد عن قيمته الاستردادية والتي تمثل القيمة العادلة للأصل مخصصاً منها تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها من الأصل) أيهما أكبر حيث يتم تحميل الانخفاض في قيمة الأصل على قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)، وفي حالة وجود مؤشرات على ارتفاع قيمة الأصل فيتم عكس الخسارة الناجمة من اضمحلال قيمة الأصل بقائمة الدخل (الأرباح والخسائر) وبما لا يجاوز قيمة الأصل الدفترية قبل تخفيض قيمة اضمحلال.

٢/٦/٣ الأدوات المالية وقيمتها العادلة:

الأصول المالية:

١/٢/٣ الاعتراف والقياس الأولي:

- تقوم الشركة بالاعتراف الأول بالمدينين وأدوات الدين في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها أولاً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يتم قياس الأصل المالي (مال م يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تسبب مباشرة إلى حيازتها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئياً بسعر المعاملة.

٢/٧/٣ الأصول المالية - التقييم والقياس اللاحق:

- عند الاعتراف الأول يتم تبويب الأصل المالي على (أدوات الدين) أنه مقياس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كاستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأول إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية وفي هذه الحالة يتم تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.
- يتم تبويب الأصل المالي (أدوات دين) كمقياس بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تصفيته على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل من ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
- يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
- يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي والفائدة القائم.

- عند الاعتراف الأول باستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المناجاة يمكن للشركة أن تقوم باختيار لا رجعة فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار تظهر ضمن بند الدخل الشامل الأخرى ولا يعاد تصنيفها في قائمة الدخل.
- الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى يتم تبويبها على أنها مبيعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية. عند الاعتراف الأول فإنه يمكن للشركة، أن تخصص - بشكل غير قابل للإلغاء - أصلاً مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه - أحياناً - على أنه "عدم اتساق محاسبي") والذي قد ينشأ خلال ذلك.
- لا يتم احتساب خسائر انتمائية متوقعة لأدوات حقوق الملكية.

٣/٧/٣ الأصول المالية - تقسيم نموذج الأعمال:

- تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عملياً. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية، والحفاظ على معدل فائدة معين.
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الشركة بها.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر.
- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.
- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المناجاة التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٤/٧/٣ الأصول المالية - تقسيم ما إذا كانت التدفقات التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة:

- لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المالي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقد، ومقابل المخاطر الإنتمائية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

- عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل الفائدة ، تأخذ الشركة في اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المال يحتوي على شرط تعاقدى يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم ، تأخذ الشركة في اعتبارها:
- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
- الشروط التي قد تعدل معدل التدفقات التعاقدية بما في ذلك ميزات المعدل المتغير.
- ميزات الدفع المسبق والإضافات. (إن وجدت)
- الشروط التي تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة.
- يتمشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل والفائدة على المبلغ الأساسى المستحق، و الذى قد يشمل تعويضا معقولا عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، و هي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (و التي قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الإعراف الأولى.

٥/٧/٣ الأصول المالية - القياس، اللاحق، والأرباح والخسائر:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، ويتم الإعراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أى عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الإضمحلال.
أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر	إيرادات الفوائد ، أرباح وخسائر فروق العملة والإضمحلال يتم الإعراف بهم ضمن الأرباح والخسائر ، و بالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.
استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة.
	إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والإضمحلال يتم الإعراف بها ضمن الأرباح والخسائر.
	صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الإعراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الاستبعاد ، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبها ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.
	تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة.
	توزيعات الأرباح يتم الإعراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الإستثمار.
	صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الإعراف بها في الدخل الشامل الأخرى لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح والخسائر.

٦/٧/٣ الإلتزامات المالية - التقييم والقياس، اللاحق، والأرباح والخسائر:

- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإعراف الأولى.
- يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الإعراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر.

- الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، و يتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر ، بالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

٧/٧/٣ الاستبعاد:

الأصول المالية:

- تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عند انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي ، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر و منافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري ، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر و منافع الملكية و لا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.
- تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي ، ولكنها تحتفظ بكافة مخاطر و منافع الأصل المحولة في هذه الحالة لا يتم إستبعاد الأصول المحولة.

الالتزامات المالية:

- يتم استبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية أو إلغاؤها أو إنقضاء مدتها.
- تقوم الشركة أيضاً بإستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها و التدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً ، و في هذه الحالة يتم الاعتراف بالإلتزامات المالية الجديدة على أنها أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
- عند استبعاد الإلتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية و المقابل المدفوع (بما في ذلك أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

٨/٧/٣ مقاصة الأدوات المالية:

- تتم مقاصة الأصول و الإلتزامات المالية و يدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما و عندما فقط:
- يكون لدى الشركة حق الزام قانوني في تسوية المبالغ المثبتة ، و عندما يكون لدى الشركة نية في تسوية الأصول مع الإلتزامات على أساس الصافي أو بيع الأصول و سداد الإلتزامات في آن واحد.

٩/٧/٣ الأدوات المالية المشتقة و محاسبة التغطية:

- تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية و مخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية و المحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلاً مالياً و في حالة توافر شروط محددة.
- المشتقات يتم قياسها أولاً بالقيمة العادلة و يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة و يتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

٨/٣ أوراق القبض:

- تمثل أوراق القبض في قيمة الشيكات المحددة بتاريخ الاستحقاق و التي حصلت عليها الشركة كأدوات وفاء مقابل القيم التعاقدية للوحدات المتعاقد عليها ، و يتم الاعتراف الأولي لأوراق القبض بالقيمة العادلة للمعاملة وقت إبرام التعاقد مع العملاء ، على أن يتم القياس لاحقاً لأوراق القبض التي تعتبر أدوات قابلة للتداول في تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام التكلفة المستهلكة و التي يتم تعديلها بخصم التدفقات النقدية المستقبلية لأوراق القبض بإتباع سعر الفائدة السوقى للأدوات المالية المشابهة استهلاكاً على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر)

٩/٣ المخصصات:

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام قانوني أو تعاقدى قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي و يكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام ، ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل ميزانية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي .
- وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام .

١٠/٣ الموردون وأوراق الدفع والأرصدة الدائنة:

- تثبت أرصدة الموردین و أوراق الدفع و المصروفات المستحقة و التأمينات من الغير و الأرصدة الدائنة الأخرى بالمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد (بالتكلفة).

١١/٣ الإقتراض بالفائدة:

- يتم الاعتراف بالإقتراض بمدينيا بالقيم التي تم إستلامها ، و يتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال عام ضمن الإلتزامات المتداولة ، إلا إذا كان لدى الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ المركز المالي ، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الإلتزامات غير المتداولة .
- و يتم قياس القروض و الإقتراض بفوائد بعد الإعتراف المبدئي علي أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال ، مع إدراج أي فروق بين التكلفة و القيمة الإستردادية في قائمة الدخل خلال فترة الإقتراض علي أساس سعر الفائدة الفعلي.

تكلفة الإقتراض:

- يتم رسملة تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل و الذي يتطلب فترة زمنية طويلة لتجهيزه للإستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعها ، كجزء من تكلفة الأصل ، و يتم تحميل تكاليف الإقتراض الأخرى كمصروف في الفترة التي تحققت فيها ، و تتمثل تكاليف الإقتراض في الفوائد و التكاليف الأخرى التي تنفقها الشركة لإقتراض الأموال .

١٢/٣ الاحتياطي القانوني:

- تطبيقا لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة فإنه يتم استقطاع ٥% من الأرباح السنوية كاحتياطي قانوني حتى يبلغ ٥٠% من رأس المال المصدر ومتي نقص الاحتياطي تعين العودة إلي الاقتطاع، يستعمل الاحتياطي بناء على قرار من الجمعية العامة وفقا لقترح مجلس الادارة .

١٣/٣ توزيعات الأرباح:

- يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام في الفترة الذي يتم فيه إعلان التوزيع .

١٤/٣ اسهم الخزينة:

- يتم اثبات اسهم الخزينة بتكلفة اقتناؤها و تظهر مخصومة من حقوق الملكية و لا يتم الاعتراف بأي ربح او خسارة في الأرباح او الخسائر الناتجة عن شراء او بيع او اصدار او الغاء تلك الادوات و يتم ادراج ربح او خسارة التصرف في الاسهم ضمن حقوق الملكية.

١٥/٣ ابدادات من عقود العملاء:

تقوم الشركة بالاعتراف بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء في ضوء شروط ما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم(٤٨) و ذلك من خلال الإجراءات التالية:

- تحديد العقد.
- تحديد الإلتزامات الأداء.
- تحديد سعر المعاملة.
- توزيع سعر المعاملة على الإلتزامات الأداء في حالة أن عقد العمل يشمل أكثر من الإلتزام أداء.
- يتم الإعتراف بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء على مدار زمني (الوفاء بالإلتزامات الأداء على مدى زمني يمثل الزمن الذي يتم فيه الوفاء بالإلتزامات الأداء) اذا تم إستيفاء أحد الضوابط التالية:
 - أ- تلقى العميل المنافع الناتجة عن أداء المنشأة و يستهلكها في التوقيت الذي تقوم فيه الشركة بالتنفيذ.
 - ب- أو يترتب على الإلتزامات الأداء قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل.
 - ت- أو لا يترتب على أداء الشركة إنشاء أصل ليس له استخدام بديل و للشركة حق واجب التنفيذ في تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.
- يتم الإعتراف بالإيرادات المحققة من عقود العملاء عند نقطة من الزمن إذا لم يكن الوفاء بالإلتزامات الأداء يتم على مدار زمني حيث تقوم الشركة بالوفاء بالإلتزام الأداء عند نقطة من الزمن و هي النقطة التي يحصل فيها العميل على السيطرة على الأصل - و توجيه استخدام الأصل - و الحصول على ما يقارب جميعه المنافع المتبقية، في هذه الحالة يجب على الشركة أن تعترف بالإيراد لأنها قامت بالوفاء بالإلتزامات الأداء.

وجود مكون تمويلي هام

- يتم تعديل قيمة المبلغ المتعهد به - القيمة التعاقدية ليعكس آثار القيمة الزمنية للنقود إذا كان العقد يتضمن مكون تمويلي هام.

١٦/٣ الاعتراف بالاداء:

يتحقق الإيراد وفقا لمبدأ الاستحقاق ، و يتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال السيطرة علي السلع أو تقديم الخدمات الي العميل و اصدار فاتورة للعميل .

١٧/٣ ابدادات الفوائد الدائنة:

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد الدائنة وفقا لاساس الاستحقاق ، و يتم ادراج الفوائد الدائنة بقائمة الدخل .

١٨/٣ ابدادات من شركات تابعة وشقيقة:

- يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات في شركات شقيقة و الناتجة عن اتباع أسلوب حقوق الملكية طبقاً لنصيب الشركة في نتائج أعمال الشركات المستثمر فيها و طبقاً لنسبة المساهمة بها ، بالإضافة للتغير في حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها بالنسبة للبند التي لم يتم إدراجها بنتائج الأعمال.
- كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن الإستثمارات في الشركات التابعة و الناتجة عن اتباع أسلوب التكلفة عند صدور الحق للشركة في استلام تلك الإيرادات و العوائد سواء بواقع الإعلان أو بتحقيق واقعة التحصيل الفعلي أيهما أكثر تحديداً.
- و يتم استبعاد أثر تلك الإيرادات المحققة سواء بالتوزيع النقدي أو بتطبيق أسلوب حقوق الملكية من قائمة دخا المجموعة لدى إعدادها.

١٩/٣ ابدادات استثمارات عقارية:

يتم تحقق الإيراد الناتج من الاستثمار في استثمارات عقارية عند اتمام و اكتمال عملية بيع تلك الاستثمارات و نقل ملكيتها - مبدئياً - الى المشتري ، و تثبت تلك الإيرادات كأرباح بيع بقيمة الفرق بين تكلفة تلك الإستثمارات و بين سعر البيع ، كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن إستغلال و تأجير تلك الإستثمارات للتغير طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

٢٠/٣ المصروفات:

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة مصروفات النشاط ، المصروفات الادارية و العمومية ، المصروفات التمويلية ، المصروفات الأخرى مع أدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصاريف وفقاً لاساس الاستحقاق .

٢١/٣ التقديرات المحاسبية:

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات و افتراضات تؤثر على قيم الأصول و الالتزامات و الإيرادات و المصروفات خلال الفترات و السنوات المالية ، هذا وقد لا تختلف النتائج الفعلية نسبياً عن تلك التقديرات.

٢٢/٣ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:

تتمثل الأطراف ذوي العلاقة في العلاقات المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ بين المنشأة و بين شركاتها التابعة أو الشقيقة أو ذات المصلحة المشتركة و ذلك بالإضافة إلى العلاقة التي تنشأ بين الشركة و بين الأعضاء الأساسيين في الإدارة العليا بالمنشأة ، أو هؤلاء العاملين بالمنشأة و يكون لهم تأثير قوى على إتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، و تطلق المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على جميع العمليات و المعاملات و تبادل الموارد و الخدمات و الالتزامات التي تنشأ بين المنشأة و بين هؤلاء الأطراف و التي يجب أن تتم على ذات الأسس مع الأطراف غير ذوي العلاقة.

٢٣/٣ قائمة التدفقات النقدية:

- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة.
- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة تتضمن النقدية و ما في حكمها الارصدة النقدية و الودائع لاجل مدة تزيد عن ٣ شهور و اذون الخزنة لمدة لا تزيد عن ٣ شهور.

٢٤/٣ النقدية وما في حكمها:

- تتضمن النقدية و ما في حكمها ارصدة النقدية بالبنوك غير معرضة لخطر هامة للتغير في قيمتها العادلة و تستخدم بواسطة الشركة في ادارة التزاماتها قصيرة الاجل.
- لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقدية و ما في حكمها تشمل على ارصدة النقدية لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل و التي لديها تواريخ استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل .

٢٥/٣ ضريبة الدخل و الضريبة المؤجلة:

- تتضمن ضريبة الدخل على ارباح أو خسائر السنة كل من ضريبة السنة و الضريبة المؤجلة و يتم اثباتها بقائمة الأرباح و الخسائر باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية و التي يتم اثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية
- و تتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة عن السنة باستخدام اسعار الضريبة السارية.
- يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية .

١/٢٥/٣ ضريبة الدخل:

- يتم تقييم اصول و التزامات ضرائب الدخل للفترة الجارية و الفترات السابقة وفقاً للمبلغ المتوقع استرداده او سداداه لمصلحة الضرائب.

٢/٢٥/٣ الضريبة المؤجلة:

- يتم اعتراف بضرريبة الدخل المؤجلة باتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للاصل او الالتزام للاغراض الضريبية (الاساس الضريبي) و قيمتها المدرجة بالميزانية (الاساس المحاسبي) و ذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.

- ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .
- الضريبة المؤجلة تنشأ عن وجود بعض الفروق المؤقتة بسبب اختلاف الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والالتزامات بين كل من الأسس الضريبية المطبقة وبين الأسس المحاسبية التي يتم أعداد القوائم المالية طبقا لها .
- يتم إدراج الضريبة الجارية و الضريبة المؤجلة كإيراد أو مصروف في قائمة الدخل للفترة .

٢٦/٣ نصيب السهم في الأرباح (الخسائر) :

يتمثل نصيب السهم الأساسي في الأرباح في قيمة نصيب كل سهم من الأسهم العادية للشركة من صافي الأرباح الناتجة عن الأنشطة العادية والمستمرة بعد استبعاد نصيب العاملين و حصة مجلس الإدارة (إن وجدت) و ذلك على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة المالية مرجحا بعامل الوقت.

٢٧/٣ العمليات غير المستمرة :

- تتمثل العملية غير المستمرة في عنصر من عناصر نشاط الشركة و الذي يمثل خطا تجاريا كبيرا مستقلا أو منطقة جغرافية للعمليات تم التصرف فيه أو تم تصنيفه كمحتفظ به لغرض البيع أو يمثل شركة تابعة تم شراؤها فقط بغية إعادة بيعها.
- يتم التبرؤب كعملية غير مستمرة عند التخلص أو عندما تستوفي العمليات الشروط اللازمة لتبرؤبها كمحتفظ بها للبيع لو حدث مسبقا يتم إعادة تبرؤب أرقام المقارنة لقائمة الدخل و التدفقات النقدية بحيث تعكس العمليات بإفتراض أنها غير مستمرة من بداية سنة المقارنة .

٢٨/٣ أهداف وسياسات وأساليب إدارة رأس المال :

- تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال الى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال ، وللمحافظة على أفضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة ببحث التغيير في قيمة التوزيعات المقترحة أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال أو تخفيض الديون المستحقة على الشركة .
- وتقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال وذلك من خلال المؤشرات المالية والاقتصادية .
- ويتمثل اجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية للشركة بالإضافة الى الالتزامات طويلة الأجل ، وتعتمد الشركة على الموارد الذاتية والتسهيلات من المودرين والتسهيلات البنكية.

٢٩/٣ المخزون :

- يتم تقييم المخزون طبقا للأسس التالية.
- مواد خام على اساس التكلفة باستخدام طريقه الوارد أولا يصرف أولا او صافي القيمة البيعية ايهما اقل .
- مواد تعبئة وتغليف على اساس التكلفة باستخدام طريقه الوارد أولا يصرف أولا او صافي القيمة البيعية ايهما اقل .
- الانتاج التام على اساس تكلفه الانتاج طبقا لقوائم التكاليف أو صافي القيمة البيعية ايهما اقل .
- الانتاج تحت التشغيل على اساس التكلفة الصناعية لآخر مرحله تم الانتهاء منها أو صافي القيمة البيعية ايهما اقل .

٣٠/٣ عقود التاجير :

أ- عقود تأجير الأصول :

- يتم الاعتراف بأصل "حق الانتفاع" و بالتزام عقد التاجير في تاريخ بداية العقد حيث يتم قياس "حق الانتفاع" بالتكلفة في تاريخ بداية عقد التاجير و تتضمن تكلفة أصل "حق انتفاع" مبلغ القياس الأولي لالتزام عقد التاجير و أى دفعات تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد التاجير و أى تكاليف مباشرة و أى تكاليف يتم تكبدها في تفكيك و إزالة الأصل محل العقد، كما يتم قياس إلتزامات عقد التاجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التاجير و تتمثل دفعات الإيجار في الدفعات التالية لحق استخدام الأصل سواء كانت دفعات ثابتة أو دفعات متغيرة (ليبور) أو مبالغ يتوقع سدادها بموجب ضمانات و سعر ممارسة لخيار الشراء و دفعات الغرامات لإنهاء عقد التاجير.

القياس اللاحق

- فى نهاية الفترة يتم استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير و حتى نهاية العمر الإنتاجى للأصل محل العقد طبقاً لمتطلبات الأهلاك الواردة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) ، اذا كان سيتم ممارسة خيار الشراء و فيما عدا ذلك يتم استهلاك الأصل إلى نهاية العمر الإنتاجى أو نهاية مدة التأجير أيهما أقرب كما يتم احتساب أية خسائر اضمحلال فى قيمة أصل "حق الانتفاع" إن وجد.
- بعد تاريخ عقد التأجير يتم قياس التزامات عقد التأجير ليعكس تغيرات الإيجار بما يلى:
 - أ- زيادة المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة على التزام عقد التأجير.
 - ب- تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الإيجار.
 - ت- إعادة قياس المبلغ الدفترى ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار.
- و إذا حدث تغير فى دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة تغير معدل الفائدة المستخدم فى تحديد دفعات الإيجار يتم إعادة قياس التزام عقد التأجير ليعكس دفعات الإيجار المعدلة.

ب- عقود البيع مع إعادة الاستئجار:

- فى حالة البيع مع إعادة الإستهجار يتم تقييم عملية تحويل الأصول إذا كانت عملية (حصول المشتري على السيطرة على الأصل و توجيه استخدامه و الحصول على المنافع الاقتصادية المتبقية منه) أو ليست عملية بيع و ذلك على النحو التالى:

تحويل الأصل بمثل عملية بيع:

- يتم إثبات الأصل كحق إنتفاع طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار مقابل التزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار كالتزامات على النحو الوارد بسياسة عقود التأجير المدرجة فى البند (١) بعاليه ، حيث يصنف العقد فى هذه الحالة كعقد إيجار.

تحويل الأصل للس عملية بيع:

- يتم الاعتراف بالأصل المحول بدفاتر الشركة ضمن الأصول مقابل إثبات التزام مالى يساوى متحصلات التحويل بالعقد و يتم المحاسبة عن هذا الإلتزام طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) ، حيث يصنف العقد فى هذه الحالة كعقد تمويل بضمان الأصل.

٣/٣- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

- تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول والالتزامات المالية ، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية لدى البنوك و أرصدة المدينون وأرصدة المدينة الأخرى ، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة الدائنين وأرصدة الدائنة الأخرى.

أ- خط سبب الفائدة:

- يتمثل خطر الفائدة فى التغير المحتمل فى أسعار الفائدة و أثرها على الإلتزامات المالية الحالية و المستقبلية و المتمثلة فى الفوائد و العمولات على أرصدة القروض و السلفيات و مصادر التمويل الأخرى و التى قد يكون لها أثراً عكسياً على نتائج الأعمال و تقوم الشركة بمراقبة توافق تواريخ استحقاقات الأصول والالتزامات المالية مع أسعار الفوائد المرتبطة به .

ب- خط أسعار الصرف:

- يتمثل خطر العملات الأجنبية فى التقلبات فى سعر الصرف الذى يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية . و لا توجد التزامات بعملات أجنبية.

ت- خط الائتمان:

- يتمثل خطر الائتمان فى عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم و يعتبر هذا الخطر

ث- خط السيولة:

- يتمثل خطر السيولة فى مقدرة الشركة على تأمين السيولة اللازمة لمقابلة الإلتزامات المتعلقة بالأدوات المالية . و قد تلجأ مخاطر السيولة عن عدم بيع أصل مالى بسرعة و بقيمة تقارب قيمته العادلة . و تقوم الشركة بإدارة السيولة عن طريق التأكد بشكل دورى من توفر سيولة كافية لمقابلة أية التزامات مستقبلية . و تقوم ادارة الشركة على توفير السيولة الكافية لمقابلة التزاماتها المستقبلية عند استحقاقها .

ج- خط السوق:

- يتمثل خطر السوق فى التغيرات فى الاسعار و التى تلجأ من التغير فى اسعار الصرف و الفوائد و اسعار الاوراق المالية التى قد تؤثر على ايرادات الشركة او تكلفة احتفاظها بالأدوات المالية ان وجدت.

٣١/٣ الأرقام المقارنة:

- يعاد تبويب الأرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات فى العرض المستخدم فى الفترة الحالية.

٤ - المخزون

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	مواد خام
٧٥٧٤٧٠	٧٥٧٤٧٠	مخزون انتاج تام و تحت التشغيل
١٧٥٢٩٤٥	١٧٥٢٩٤٥	الإجمالي
٢٥١٠٤١٤	٢٥١٠٤١٤	

٥ - العملاء و اوراق القبض (بالصافي):

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	العملاء
٢٦٦٧٧٤٩	٢٦٦٧٧٤٩	خسائر ائتمانية متوقعة
(١٤٢٥٢٠)	(١٤٢٥٢٠)	إجمالي ارصده العملاء و اوراق القبض
٢٥٢٥٣١٨	٢٥٢٥٣١٨	

٦ - مدينون و حسابات مدينة أخرى:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	تأمينات لدي الغير
٣٤٥٠٤	٣٤٥٠٤	موردين دفعات مقدمه
١٠٥١٠٩٧	١٠٥١٠٩٧	ضريبة المنبع
٢٨٩٦٩٢	٢٨٩٦٩٢	خسائر ائتمانية متوقعة
(١٤٢٥١)	(١٤٢٥١)	الإجمالي
١٣٦١٠٤٢	١٣٦١٠٤٢	

٧ - النقدية بالبنوك والصندوق:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	نقدية بالبنوك
٤٢١١	٤٢١١	نقدية بالصندوق
٥٣٩٢٠	٥٣٩٢٠	الإجمالي
٥٨١٣١	٥٨١٣١	

٨ - رأس المال:

- بلغ رأس المال المرخص به ١٧٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط سبعة عشر مليون جنيه لاغير)
- بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ١١٤٧٥٠٠٠ جنيه (فقط احدى عشر مليون اربعمائة خمسة و سبعون الف جنيه لاغير) مدفوع بالكامل و موزع علي عدد ٢٢٩٥٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية لكل سهم ٠.٥٠ جنيه (فقط خمسون قرش لاغير).

٩ - المخصصات:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	مخصص الزامات ضريبية محتمله
٥٤٣٢٧٥	٥٤٣٢٧٥	مخصص تعويضات
١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	الإجمالي
٦٦٨٢٧٥	٦٦٨٢٧٥	

١٠ - المستحق لأطراف ذات علاقة:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٤٢١٠٠	٢٤٢١٠٠	الاهرام للطباعة و التغليف
٣١٢٦٠٠٠	٣١٢٦٠٠٠	دائنو مساهمين - شركة البرج للتجارة و التوزيع
٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	دائنو مساهمين - هشام سعيد ذكي
٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	دائنو مساهمين - شريف عزت بدوي شتيوي
٦١١٨١٠٠	٦١١٨١٠٠	الإجمالي

١١ - دائنون وأرصيده دائنه اخري

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٥٠.٢٢٦	٤٥٠.٢٢٦	الموردين
٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	اوراق الدفع
٢٩١٧٥٤	٢٩١٧٥٤	تأمينات اجتماعيه
١٠١٨١٤	١٠١٨١٤	م. مستحقه
٩٠٠	٩٠٠	صندوق الطوارئ
١٦٢٣٧٩٤	١٦٢٣٧٩٤	دائنون متنوعون
٨٠٦٨	٨٠٦٨	عملاء دفعات مقدمه
٧٩٤٩٢	٧٩٤٩٢	المساهمه التكافليه
٢٥٧٦.٤٩	٢٥٧٦.٤٩	الإجمالي

١٢ - التآامات ضريبة مستحقه

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٠٤٧٦٥	٢٠٤٧٦٥	ضريبة كسب عمل
٢٣٠.٨٩٦	٢٣٠.٨٩٦	ضريبة القيمة المضافه
٣٥٨٧٧	٣٥٨٧٧	مصلحة الضرائب
٥٧١٥٣٩	٥٧١٥٣٩	الإجمالي

شركة بي أي دي - البدر للاستثمار و التنمية
 • شركة مساهمة مصرية •

الإيضاحات الخمسة للقوائم المالية

في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٤

١٣ - الأصول الثابتة

البيان	أراضي	مكينات و الات	اجهزة و معدات	اثاث و معدات مكاتب	تجهيزات و تركيبات	اسطوانات و فورم	الاجمالي
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	2 220 232	4 911 403	853 471	156 132	1 070 786	2 390 836	11 602 860
الاصناف							
الاستثمارات							
الكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	2 220 232	4 911 403	853 471	156 132	1 070 786	2 390 836	11 602 860
مجموع الاعلاك							
مجموع الاعلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		1 466 742	137 283	119 425	244 302	1 988 990	3 956 742
الاعلاك خلال الفترة		258 350	71 619	31 226	82 648	80 369	524 212
مجموع الاعلاك مستعد							
مجموع الاعلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		1 725 092	208 902	150 651	326 950	2 069 359	4 480 954
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	2 220 232	3 186 311	644 569	5 481	743 836	321 477	7 121 906
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	2 220 232	3 444 661	716 188	36 707	826 484	401 846	7 646 118

- لا يوجد رهن على الأصول الثابتة

١٤ - مشروعات تحت التنفيذ

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٦٧٢٦٢١	٢٦٧٢٦٢١	انشاءات المصنع الجديد - المنطقة الرابعة
٢٦٧٢٦٢١	٢٦٧٢٦٢١	الإجمالي

١٥ - ابدادات النشاط :

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٨٦١.٢٢٩	--	مبيعات النشاط
٨٦١.٢٢٩	--	الإجمالي

١٦ - مصروفات النشاط

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٩٤٣٦٩٨	--	منصرف مخازن
٢٣٧٨٥٨٩	--	مصروفات صناعية
٦٣٢٢٢٨٧	--	الإجمالي

١٧ - المصروفات العمومية :

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٦.٨٩٣	--	مرتبات
١٩٦٦١	--	ادوات مكتبية
٣٦.٠٠٠	--	تأمينات اجتماعية
٤٥٧٩٧	--	بريد و هاتف
١٤٤١١٨	--	سفر و انتقالات
٥٩٦٣٠	--	سكن اداري
١٩.٣٥٠	--	اتعاب مهنية
١٥٣٥٦٧	--	بوقيه و ضيافته
٢٢٧٥٥	--	مساهمة تكافليه
١١٥٥٣١	--	رسوم و اشتراكات
٢١١٣٠	--	اكراميات و تبرعات
٣٨١٥٠	--	مصروفات سياره
١٥٢١٨	--	مصروفات بنكيه
٥٧٣٩	--	اهلاك اصول حق انتفاع
٧٨٣٨٢٨	--	اخرى
٢١١٢٣٦٧	--	الإجمالي

١٨ - إيرادات أخرى

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٤١١٠٠	--	مبيعات هالك
٢٨٠٠٠٠	--	مبيعات رواكد
١١٢٦٤٣	--	قوائد دائنه
٧٥٥٦٨	--	ايرادات اخرى
٦.٩٤١١	--	الإجمالي

١٩ - نصيب السهم في الأرباح (الخسائر):

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
(١٥٢٤٢٧)	(٥٢٤٢١٢)	صافي الربح (الخسارة)
٢٢٩٥٠٠٠٠	٢٢٩٥٠٠٠٠	عدد الاسهم المرجحه
(٠٠٠.٦٦٤)	(٠٠٠.٢٢٨)	نصيب السهم من الأرباح (الخسائر)

٢٠ - الموقف الضريبي:

- **الضريبة علي ارباح شركات الاموال**
 - السنوات من بدايه النشاط حتي عام ٢٠٠٩ لم يتم الاخطار بطلب الفحص .
 - السنوات ٢٠١٠: ٢٠١٢ تم اخطار الشركه بنموذج ١٩ وتم الاعتراض في الميعاد القانوني و جاري نظر الخلاف امام اللجنه الداخليه .
 - السنوات من ٢٠١٣ حتي تاريخه لم يتم الفحص .
- **الضريبة علي المرتبات**
 - تم فحص السنوات من بدايه النشاط حتى عام ٢٠٠٨ وتم سداد الفروق الضريبية المستحقه .
 - تم فحص دفاتر الشركه من بدايه عام ٢٠٠٩ و حتي عام ٢٠١٢ وتم الاعتراض علي الربط و جاري نظر الخلاف امام اللجنه الداخليه .
 - السنوات من ٢٠١٣ حتي تاريخه لم يتم الفحص .
- **الضريبة علي القيمه المضافه**
 - تم فحص دفاتر الشركه من بدايه النشاط و حتي عام ٢٠٠٨ وتم الربط و السداد
 - تم الاخطار بفحص دفاتر الشركه من بدايه عام ٢٠٠٩ و حتي عام ٢٠١٥ و جاري تجهيز المستندات
 - لم يتم فحص دفاتر الشركه عن عام ٢٠٢٢
- **ضريبة الدمغة**
 - تم فحص دفاتر الشركه منذ بدايه النشاط حتي عام ٢٠١٢ و قد تم الربط و السداد .
- **نظام الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة**
 - تقوم الشركه بتقديم النماذج الضريبية الربع سنويه في مواعيدها القانونيه
 - تم الاخطار بطلب فحص لعام ٢٠١٢ و لم يتم الفحص عن السنوات ٢٠١٣ حتي عام ٢٠٢٣ .